ادريس اخروز: التجربة المغربية تمكنت من التطور إلى مستويات إيجابية

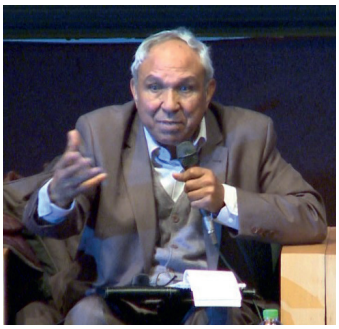

أوضح خروز أن التشخيص بات معروفا بخصوص ما أنجزه المغرب منذ استرجاع الثقة مع حكومة اليوسفي ومنذ ذلك النفس التنموي الذي أعطى ما أعطى من إيجابيات وحمل ماحمل من إضافات وتطور في الصناعة والسياحة والتجارة واتفاقية التبادل الحر، وساهم في انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم كما ساهم في توجه المغرب نحو القطر الافريقي:

وتساءل خروز لماذا نطرح إشكالية النموذج التنموي اليوم: هل لأنه وصل إلى محدوديته؟ وهل كان المغرب يتوفر على نموذج اقتصادي أصلا بقدر ما كانت له سياسات اقتصادية وبرامج قطاعية؟

واعتبر خروز أن التجربة المغربية تمكنت من التطور إلى مستويات إيجابية، حين توفرت على ما يسمى بالتعبئة الاقتصادية التي أعطت نتائج مهمة على مستوى التنمية الاقتصادية للبلاد ترجمت منذ 2012 بنمو اقتصادي بلغ في المتوسط 4,5٪ وذلك بفضل انفتاح الاقتصاد المغربي على الاقتصاد العالمي.

المكي الزواوي: سارت اليوم في طريق علوم المعرفة و اقتصاد المعرفة

أشار إلى أن هناك علاقة جدلية بين التنمية الاقتصادية وجودة الموارد البشرية، وأوضح كيف أن الثورة الصناعية وقيام الأنظمة والدول الحديثة والاقتصاديات الصاعدة، كلها قامت على قوة الموارد البشرية.

واعتبر الزواوي أن المغرب لا يمكن أن ندخله اليوم في مصاف الدول الصاعدة، وهو ما يبقى حلما لأنه لا يتوفر على المؤشرات اللازمة للدخول إلى نادي الدول الصاعدة.

وأوضح الزواوي أن العولمة سارت اليوم في طريق علوم المعرفة واقتصاد المعرفة، وهو ما جعل الامتيازات التي كان يتوفر عليها المغرب في بعض الصناعات، رغم أهميتها لم تعد كافية ما لم تتجه البلاد نحو تطوير مجال الذكاء والعلوم المستقبلية لتأقلم موارده البشرية مع التغيرات المتسارعة والقادمة مستقبلا.

عبد العالي دومو: النقاش حول النموذج التنموي ينطوي على كثير من اللبس

فقد حاول تقديم تشخيص حول المعيقات التي تمنع البلد من تسريع مساره التنموي، محاولا قبل ذلك الوقوف عند الملاحظات المنهجية، التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند معالجة هذه الإشكالية، معتبرا أن النقاش حول النموذج التنموي ينطوي على كثير من اللبس، حيث يتم استعمال مجموعة من المصطلحات التي لا تفتقد الحمولة العلمية الخاصة بها. ومن أولى هذه الملاحظات أن النموذج التنموي الذي يتم تدريسه للطلبة نقصد به تنظيم اقتصادي يرتكز على منظومة مذهبية منسجمة مع استحضار أن في علم الاقتصاد هناك مذاهب اقتصادية متعددة كالنموذج الرأسمالي وداخل هذا النموذج تطور نموذج رأسمالي كنزي يرتكز على تدخل الدولة والنموذج الاشتراكي ...

طارق المالكي: أهم توصيات مناظرة الجبايات غابت عن قانون المالية 2020

أما طارق المالكي أستاذ الاقتصاد، فقد حاول مقاربة الشق الاقتصادي للنموذج التنموي عبر طرح السؤال حول أي نظام جبائي في إطار النموذج التنموي، قائلا إنه ينبغي مراجعة النظام الجبائي في إطار النموذج التنموي الجديد لأن لا تنمية مستدامة دون اقتصاد قوي وسريع ومندمج ولا نمو اقتصادي سريع وقوي ومندمج بدون سياسة جبائية عادلة، داعيا إرساء وتنزيل أسس نظام جبائي جديد قادر على توسيع القاعدة الجبائية ورفع التنافسية بين المقاولات ودعم القدرة الشرائية للأسر.

«إننا مطالبون بالاستثمار الإيجابي للدينامية السياسية الجديدة التي عرفتها بلادنا، خاصة مع إقرار دستور 2011 وما تضمنه من مقتضيات هامة لتطوير البناء السياسي وتقوية المنظومة المؤسساتية وتعزيز الحكامة العمومية. فخلافا للتوجه المحافظ واستدراكا للزمن السياسي الذي تم هدره في السنوات السابقة، ينبغي أن نحرص على تفعيل مختلف المقتضيات الدستورية بما يرسخ مقومات الدولة القوية العادلة ويكرس قيم المجتمع الحداثي المتضامن. فالغاية من ذلك، هي العمل على توسيع مجال تقاسم السلط بين مراكز الدولة والمجالات الترابية اللامركزية، والممارسة الفعلية للحرية والعدالة، وتعبئة الطاقات والوسائل اللازمة لتعميم الخدمات العمومية، وصيانة التعدد الثقافي واللغوي في إطار وحدة الهوية الوطنية».

من كلمة إدريس لشكر، الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، في اليوم الدراسي الذي نظمه الحزب حول «النموذج التنموي الجديد : دولة عادلة قوية .. مجتمع حداثي متضامن» الصخيرات، 19 أبريل 2018

المصالحة تنقية الضمير الجمعي من كل الشوائب والحزازات النفسانية والذاتية

ما هو تصورك لنداء المصالحة؟

أستطيع أن أُجزم بأن نداء المصالحة من قبل قيادة الاتحاد الاشتراكي، جاء في وقته، بما هو تعبير عن نمو وعي جمعي لدى مناضلي اليسار بالحاجة الموضوعية لنقلة نوعية تجدد مسار اليسار الفكري والسياسي والتنظيمي. وقد تكون هذه الحاجة الموضوعية لهذه النقلة أكبر من تعبير المصالحة الذي قد لا يستوفي كل دلالات تلك النقلة المطلوبة، لطالما تظل غاية في ذاتها من وجهتين، من وجهة أنها تستهدف المصالحة مع تاريخنا النضالي في مجموعه بمكتسباته واعتواراته وتناقضاته، أي، بضرورة استيعابه بوعي نقدي جمعي جديد انطلاقا من معطيات حصيلته في الحاضر وإمكانات المستقبل.

ومن وجهة المعنى الوجداني، وهو ما ترمزله المصالحة بالدرجة الأولى، من حيث تنقية الضمير الجمعي من كل الشوائب والحزازات النفسانية والذاتية التي غذَّتها في الماضي الخصومات السياسية وغيرها، وبما يصب في بناء واستعادة الأخلاق النضالية المشتركة التي تقوم بها في حالات الاختلافات، (والتي لا مناص منها)، على مبدئي، الثقة المتبادلة والتفهم الموضوعي العقلاني النقدي لأي اختلاف. ومع التشديد على الثقة المتبادلة، والتي بدونها تتحول الاختلافات والخلافات إلى معارك تناحرية عدائية انقسامية بالضرورة. وتلك لا يمكن ضمانها والاطمئنان إليها إلا في الممارسة النضالية الأخلاقية التي تحث عليها جميع المبادئ التنظيمية، أو بتعبير أدق (روح القوانين) كما هي تحديدا في التجربة النضالية اليسارية.

وثمة قضية أخرى لابد من الإلحاح عليها: قد يُفهم من نداء المصالحة أن دعوته تخص الجسم الاتحادي فقط. وهذا الفهم، إذا لم يكن في حدود ترتيب الأولويات الإجرائية التنظيمية، يقلل من شأن الحاجة الموضوعية الضاغطة لنقلة نوعية وحدوية تجدد مسار اليسار الفكري والسياسي والتنظيمي في مجموعه. وبكلمة وجيزة، إن الحاجة الموضوعية تستدعي ما درجنا على التعبير عنه بـ «الحزب اليساري الجماهيري الموحد والكبير». وبدون الدخول في تفاصيل الحيثيات النقدية العقلانية التي تجعل من هذا الطموح مطلبا ضروريا أولا، وممكنا ثانيا، فإن تجديد اليسار لا يمكنه إلا أن يكون ثمرة لمراجعة نقدية شاملة لمسار تناقضاته وتجاربه في مجموعها، وهذا هو القصد من المصالحة مع تاريخنا النضالي المشترك. وليس صدفة، أن معظم التنظيمات اليسارية أصولها كانت اتحادية، مما أجاز أحيانا التعبير عن الوحدة بـ»وحدة الحركة الاتحادية». ودون أن تأخذنا هذه الملاحظة ذات الأهمية، في جميع الأحوال، إلى الاقتصار على نطاقها لوحدها، ونغفل عن باقي اليسار ذي التاريخ العريق أو المستجد من الأجيال الجديدة. وبالتالي، أستخلص، أن نداء المصالحة ينبغي أن يمشي، وفي نفس الآن، على القدمين، من جهة، لجمع شمل الجسم الاتحادي. ومن جهة ثانية، القيام بالحوار مع جميع التنظيمات اليسارية الأخرى، في الأفق الوحدوي لنفسه، ولا يفوتني في هذا السياق التشديد على ما ورد في كلمة الكاتب الأول في مهرجان الذكرى الستينية في ما أعلنه من التزامات مبدئية تخص المصالحة في مستوياتها الثلاثة التالية: اتساع المصالحة لاحتضان الحوار بين مختلف الحساسيات الحزبية الاتحادية كيفما كانت تصوراتها ومواقفها، والعمل مع كافة التنظيمات اليسارية للخروج بما يمكن الاتفاق عليه لنفس الغرض، وترتيب لقاءات مع التنظيمات النقابية والمهنية والمدنية التقدمية بوجه عام. جميع هذه المستويات تحتاج إلى بلورة وبرمجة ومتابعة لكي تُخصب زتستنفر قناعات من تتوجه إليهم.

أقف عند هذا القدر من التوضيح لمعنى المصالحة عندي، لأستخرج منه الاقتراح التالي، أتمنى من قيادة الاتحاد الاشتراكي أن تُرفق نداءها للمصالحة ببيان ملزم لها، تجدد فيه الأهداف التي تصبو إليها، والآليات التي تراها مناسبة لإنجازها. ومن المحقق، أن من بين تلك الآليات بالضرورة، تشكيل هيأة من جميع الحساسيات التي لها تصورات مَا عن تجربة اليسار عامة، والاتحاد الاشتراكي خاصة وآفاقهما معا. وعلى أن تكون مهمتهما تحضير أرضية مشتركة في الزمن المعقول الذي يكفيها من أجل تقديمها للمناقشة الجماعية تعزيزا للسيرورة الوحدوية التي ينبغي أن لا تتأجل كل أساليبها الأخرى. وسيكون من المفيد، وليس بالشرط القبلي، لو أن المكتب السياسي قدم مسودة أرضية في هذا الاتجاه.

ماهو تقييمك لما حققه النداء؟

ليست لي معلومات ضافية ودقيقة عما تحقق من منجزات فعلية لنداء المصالحة بعد إعلانه. لكني، وأنا المتحمس لنداء الوحدة، أستطيع بحكم تجربتي المتواضعة في هذا الشأن أن أصنف الآراء تجاه هذه المسألة في الأصناف التالية:

• صنف، كيفما كانت آراءه الفردية، أقبل وسيقبل على الانخراط في السيرورة التصالحية، يحدوه الأمل والتفاؤل بمستقبلها .

• وصنف، يعطي الأولوية لتصوراته السياسية والفكرية عامة، ومع اختلافاتها، لكنه على استعداد للتفاعل الإيجابي مع نداء المصالحة، وينتظر منه الخروج بأرضية تقييمية مشتركة لتجربة الماضي وآفاق المستقبل.

• وصنف تختلط لديه موانع مختلفة ومتناقضة، تجعل بعضه إما في حالة انتظار لنتائج «القدر المكتوب» ويغلب عليه التشاؤم من «اللحظة التاريخية» عامة. وإما لقناعة تشكلت لدى بعضه الآخر في أن اليسار قد استنفد دوره التاريخي كاملا، فما بقي له سوى أن يجمد آماله في انتظار ما ستقوم به الأجيال الجديدة. وآخرون يشخصون الأزمة فتأخذهم الشخصنة إلى الانتظارية بل وإلى ردود أفعال مستخفة ومهينة لأي دعوة تصالحية.

• وصنف (ما دمنا نضع اليسار المنظم أيضا) واثق من جسمه الحزبي فقط، وما نحا أياه، ولوحده، شرعية تاريخية إن لم تكن شبه مطلقة فهي أكبر من وزنه الفعلي. وبالتالي، يتصور بعضه على الأقل، أن الخلافات السياسية (وهي شاحبة الأيديولوجيا والاستراتيجية) ليست نسبية وحسب، بل هي تنم عن بعد تاريخي ثابت ولا شراكة فيه بعد.

الأصناف الأخيرة هي ما دعوته بالانتظارية القاتلة، لأنها تعمل جميعها، بوعي أو بلا وعي، على وأد إمكانيات تقدم اليسار المتاحة موضوعيا وعقلانيا. وفي هذا الصدد، أرى من الضروري التنبيه إلى الحيثيات التالية:

أولا، من البديهيات التي لا تحتاج إلى برهان، أن بناء المستقبل يبدأ من الحاضر بمواده المتاحة، وبما يحبل به من إمكانيات للتقدم. وليس قطعا رهانا على مجهول تأتي به الأجيال القادمة. وحتى إن جاءت بعد التخلي عن مسؤولية الحاضر، فهذه القطعية تستبطن ضررا مؤكدا على هذا المستقبل وعلى أجياله.

ثانيا: الشرعية التاريخية لأي حزب ليست معطى سلفا، بل هي تبنى وتتجدد تبعا لحاجيات المجتمع ولمراحل تطوره، ولمدى تعبير الحزب عنها، لا في الخطاب وحسب، بل وأساسا في مدى تمثله العضوي للقواعد الاجتماعية التي لها مصلحة في التقدم وفي مستقبله. وبهذا المعنى المحدد، لم يستنفد اليسار دوره الوطني والتحرري والتقدمي، وإنما هو بحاجة إلى تجديد هذا الدور بما يتلاءم مع المستجدات المجتمعية والعالمية. وهي جميعا تؤشر إلى أننا في منعطف إنساني تاريخي جديد.

ثالثا: جميع الخلافات السياسية نسبية وقابلة للتغيير. وهذا ما أكدته خلافات اليسار في الماضي. وإذا كان من سؤال كبير تطرحه علينا تحديات المرحلة، فهو سؤال: لماذا اليسار بجميع أجوبته (اليمينية والراديكالية بحسب التصنيفات المتداولة)، وعلى قِدَمها، لم تحقق له الموقع السياسي والاجتماعي الذي أمله وراهن عليه.؟! هل لأسباب موضوعية محضة، أم لأسباب ذاتية بحتة، أم لها جميعا؟ هذا هو السؤال المركزي الذي يتهرب منه البعض، والذي ينطوي الجواب عليه، إذا ما كان مجرداً من الذاتيات المغلقة، وكان عقلانيا، إمكان الوحدة كضرورة. ولعل الدرس الكبير من تجربة الماضي، أن الخلافات السياسية ليست قابلة للتغيير وللتسوية وحسب، بل ينبغي تقييمها على الدوام بمدى استعدادية الجماهير والمجتمع لتقبل أيأمنها في حينها، لا للتخلي عنها، وإنما لإمكان تعايشها الدينامي كخلافات في إطار الوحدة. هذه بعض الحيثيات التي أعرف أنها تحتاج إلى قرائنها العينية في التجربة اليسارية وفي مراحلها المختلفة، لكن استحضارها، ربما يكون مفيدا في إثارة الإشكاليات التي تتضمنها، وللخروج من أسر الانتظارية القاتلة كما أسلفت. وتظل الغاية العليا هي طرح جميع التصورات الوحدوية أو حتى اللاوحدوية للمناقشة. فهذا مكسب للقضية، لا لهذا الشخص أولهذا الحزب أو لذاك!

> « أستطيع أن أُجزم بأن نداء المصالحة من قبل قيادة الاتحاد الاشتراكي، جاء في وقته، بما هو تعبير عن نمو وعي جمعي لدى مناضلي اليسار بالحاجة الموضوعية لنقلة نوعية تجدد مسار اليسار الفكري والسياسي والتنظيمي»

ما هي التحديات أمام الاتحاد الاشتراكي واليسار عامة؟

في اعتقادي، ليس من تحد أكبر من أن يستعيد الاتحاد الاشتراكي (واليسار عامة) قوته الشعبية وقواعده الاجتماعية. أعرف، أن هذه الأطروحة، تجد من يناقضها بعناوين شتى، ومنها، أن زمن الثورة التواصلية قد أحدث تغييرات نوعية على الصراعات الاجتماعية، غيرت بدورها من طبيعة الحزب وأدواره، كما كانت في الثقافة اليسارية السابقة، إن لم تكن دفعت بالحزبية، بوجه عام، إلى الوراء في أدوار تكميلية أو هامشية.

للأسف، لا يسمح لي المجال بتحليل هذه الأطروحة المضادة، ومع ذلك، سأكتفي بهذا التلميح السريع: لا يمكن لأحد أن ينكر ما لهذه الثورة من تأثيرات إيجابية وسلبية في آن، لكن عالمها الافتراضي، وما يغذيه من ثقافة معينة لا يجاري بنفس الوثيرة تغيير الأساس المادي للصراعات الاجتماعية لأي بلد. فما بالك في مجتمع مازالت سمات التأخر فيه هي الغالبة. ولعل ما يجري في أمريكا اللاتينية من صراع لم تضعف فيه قط صفته الحزبية بين اليمين واليسار خير مثال على ذلك. وإذا كانت منطقتنا العربية قد تراجع وانحبس فيها دور اليسار، لأسباب عديدة، ومنها تأخرها الثقافي – الأيديولوجي المزمن، فإن حالة الضياع والفتن التي تعاني منها، هي برهان بالعكس على هذا التفاوت في الوثيرة بين العالم الافتراضي والمجتمع العميق.

الغاية من التلميح السابق، ليس إنكار التطور والتكيف مع جميع مستجدات العصر، وإنما القصد أنها لا تلغي لا دور اليسار ولا ثوابته الفكرية الأساسية. وينبغي إذن إنماء هذه الثوابت لا إلغاؤها.

وفي هذا السبيل، والذي يضع إعادة بناء الذات الحزبية، الاجتماعية والشعبية والانتخابية، كمهمة مركزية فوق جميع المهمات، والتي تفترض أن يستقل اليسار باختياراته لمرحلة قد تطول، كما كان الشأن في مراحل الاتحاد الأولى (وهذه الفكرة ليس لها صلة بالحنين إلى الماضي المستحيل). فإن المهمات الأساسية التي أراها «لإنماء تلك الثوابت» هي التالية:

أولها، إعادة الاعتبار للأيديولوجيا الاشتراكية: ليس صحيحا لا موت الأيديولوجيا في هذا العصر، ولا موت الأدلوجة الاشتراكية فيه تحديدا. ولا بالأحرى، أن الحزب ينبغي أن يتخلص من حمولته الأيديولوجية لكي يكون معاصرا. جميع هذه المفاهيم ليست إلا مزاعم تؤدلج لحالة راهنة في الصراع العالمي سيما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وما تبعه من تراجع لنفوذ الاشتراكية وعلو للأيديولوجية الرأسمالية. لكنها مرحلة تاريخية ليس أكثر! وهي (أي المزاعم) غير مطابقة إلى حد كبير لواقع تأخرنا المجتمعي وفواته الثقافي. واليسار بوجه عام خضع لهذا الابتزاز الأيديولوجي العالمي، والذي أدى في أقل تقدير إلى ضبابية وغموض في مرجعيته الأيديولوجية الاشتراكية، وإلى توقف كلي عن أي اجتهاد ينمها ويبين صلاتها بالممارسة السياسية، وخاصة بعد أن ذهب قطباه الرئيسان إلى تحمل مسؤوليات حكومية، اضطراريا انقاديا في الأولى، واختياريا سياسيا بعدها.

وفي نظري، فمن أجل إنماء المرجعية الاشتراكية للاتحاد، لابد من ردم الهوة الأيديولوجية التي باتت تفصل ما بين ما كان يتصوره وتبناه في معظم تجربته في المعارضة، وفي مقدمتها تقريره الأيديولوجي في السبعينيات، وتقريره عن أزمة المجتمع المغربي في الثمانينيات، وبين التصورات والبرامج والوضع الأيديولوجي الذين حكموا ووجهوا تجاربه الحكومية.

فلا طريق آخر لإنماء هذا الثابت الأيديولوجي إلا عبر هذا التواصل التراكمي النقدي المستمر والذي تفصح عنه فكريا التجربة النضالية في شموليتها.

> « صنف تختلط لديه موانع مختلفة ومتناقضة، تجعل بعضه إما في حالة انتظار لنتائج «القدر المكتوب» ويغلب عليه التشاؤم من «اللحظة التاريخية» عامة»

وثانيها: إعادة الاعتبار للمسألة الاجتماعية: قد يكون من المصادفة أن تتزامن الدعوة للمصالحة مع الدعوة للتفكير في نموذج التنمية القادم بعد أن اعتُرف رسميا بتقادم النموذج القائم. وقد استمعت في الندوة التي أقامها الاتحاد الاشتراكي حول هذا الموضوع لمداخلة جميلة للأخ دومو همني فيها كثيرا، إشارته إلى أن المناقشة المنتظرة في هذا الشأن وفي داخل اللجنة المعينة ستواجه بالضرورة خلافات حتمية بين أعضائها لتعدد مشاربها السياسية والأيديولوجية، فليس هناك تصور اقتصادي مستقل عن هذه الخيارات. وما أضيفه لهذا التذكير المنهجي لدى كل اشتراكي، أن اللجنة إذا استطاعت أن تحتكم إلى الخطابات الملكية في هذا الشأن، فإن الذي سيحكم في النهاية على مصير النموذج المقبل، وكما هو الحال أيضا في النموذج القائم، ليس إلا موازين القوى الاجتماعية، صعودا وهبوطا، تقدما وتراجعا.

> «الشرعية التاريخية لاي حزب ليست معطى سلفا، بل هي تبنى وتتجدد تبعا لحاجيات المجتمع ولمراحل تطوره، ولمدى تعبير الحزب عنها، لا في الخطاب وحسب، بل وأساسا في مدى تمثله العضوي للقواعد الاجتماعية التي لها مصلحة في التقدم وفي مستقبله.»

ليس غرضي في هذا الحوار طرح إشكالية ما سمي بنموذج التنمية، وخاصة ما يستلزمه في المدخل من تغيرات في علاقات القوى الاجتماعية وعلاقات السلط والمؤسسات الفاعلة في المجال السياسي، و إلا كان الرهان على هذا النموذج في أحسن التقديرات ضعيف الحصيلة حتما. ما يهمني هنا هو ما ينبغي أن يكون عليه الاتحاد الاشتراكي (واليسار عموما) في المرحلة القادمة. ومقترحاتي في هذا الصدد لا تعدو كونها مجرد مقترحات إجرائية من شأنها أن تنمي الثابت الاجتماعي لدى اليسار الاشتراكي. والفكرة المركزية الموجهة لها، إعطاء كل الأولوية في الاختيار السياسي المستقل القادم إلى بناء كتلة اجتماعية ثقافية وازنة وذات أفق ديمقراطي حداثي اشتراكي. وهي كتلة تختلف عن التحالفات السياسية التقليدية السابقة، لما تضمه أولا من مركزيات نقابية ومهنية وتنظيمات مدنية أخرى خاصة الشبيبة والنسائية والثقافية. وللمكانة، ثانيا، التي تخصها للجبهة الثقافية في جهاتها النضالية وهي اخيرا كتلة ذات تطلع سياسي وفكري ديمقراطي اشتراكي.

> «الشرعية من الملفت أن الحركات العفوية التي لا تكون خلفها أو بجانبها أحزاب ذات مصداقية لديها، تعجز في غالب الاحوال حتى عن تشكيل من يمثلها، ولسبب بسيط، هو أن التحشيد الافتراضي تنقصه الثقة المتبادلة والتي لا تتكون وتنمو إلا في الممارسة النضالية الملموسة.»

ولخلق هذه الأجواء، كنت قد اقترحت سابقا ومرارا القيام بفصل إجرائي بين نوعين من الأدبيات التي يجمعها في العادة تقرير توجيهي عام مع تقارير إضافية قطاعية متفرقة. ما أقترحه هو التفريق بين تقريرين :

• تقرير مجتمعي يتناول تحليل البنية المجتمعية في جميع مظاهرها وتفاوتاتها وكذلك الخبرة والتوجهات التي اكتسبها الحزب في الممارسة في كل من ميادينها. وهذا من شأنه أن ينمي لدى الحزب وحدة الرؤية لتطورات المجتمع، والتي اضمحلت في العقود الأخيرة.

• وتقرير يتناول السياسات العمومية واختيارات الدولة وهياكلها، وكذلك تجربتنا النضالية في ميادينها ومقترحاتنا واختياراتنا البديلة. ربما يبدو هذا المقترح مجرد اقتراح إجرائي، لكنه في ضني له فوائد كبرى على تعميق وتوحيد الرؤية الحزبية من جهة، وعلى خدمة الهدف الذي هو إعادة بناء القواعد الاجتماعية للحزب وصولا إلى بناء الكتلة الاجتماعية – الثقافية كهدف استراتيجي له.

وثالثها: إعادة الاعتبار للقيم التنظيمية الاشتراكية :

لن أطيل في هذه القضية التي تحتاج إلى تفاصيل في التجربة الحزبية عامة والتي جرفتها، تحت المتطلبات الانتخابية والتكيف التنظيمي مع المناخ الفرداوي والمناطقي الذي يحيط بها، إلى التضحية بجملة من القيم التنظيمية الاشتراكية التي وحدها كانت تمد الحزب بالقدرة على التقدم في إنجاز تصوراته الاستراتيجية. فما كان منها إلى أن ساقته إلى تجريبية تنظيمية بلا مرجعية، والتي من أكبر منزلقاتها أنها، عدا أضرارها الداخلية، تُفقد الحزب قواعده الاجتماعية الأساسية. ولعلي لست بحاجة إلى التذكير بهذه القيم، بدءا من ماهية العضوية والتزاماتها، وجدلية العلاقة بين المركزية واللامركزية، والاعتماد على الهيكلة الاجتماعية بجانب الهيكلة السكنية، والتشديد على أن القيادات الوطنية لا تخضع معاييرها إلا لمبدأ الكفاءة باعتبارها تمثل وحدة الإرادة السياسية، فضلا عن القيم الأخرى كالانضباط الواعي والطوعي، والمحاسبة على المسؤوليات وحرية الرأي مع التضامن الجماعي. ويظهر أن الإقرار بمسألة تنظيم تعدد التيارات داخل الحزب مازالت بين الأخذ والرد، مع أن تاريخ الاتحاد في جله واقع تيارات. وبدون الدخول في تنظير لهذه الحاجة، فالشيء المؤكد، أن المصالحة وكذا وحدة اليسار بوجه عام، يستدعيان في المنطلق الإقرار بتنظيم التيارات إلى مرحلة ما تستنفد فيها هذه الحاجة أغراضها.

ولا يخامرني شك في الأدوار الكبيرة التي باتت تقوم بها وسائط التواصل الحديثة في علاقاتنا المجتمعية عامة، والتي أضعفت العديد من الأدوار التقليدية التي كانت تقوم بها الأحزاب. وعلى سبيل المثال، كان لوسائط التواصل الدور الكبير في التظاهرات والانتفاضات التي تجتاح عالم اليوم، إلا أن حصيلتها في النهاية تتوقف على وجود أحزاب تقودها أو تستثمر مطالبها. ومن الملفت أن الحركات العفوية التي لا تكون خلفها أو بجانبها أحزاب ذات مصداقية لديها، تعجز في غالب الأحوال حتى عن تشكيل من يمثلها، ولسبب بسيط، هو أن التحشيد الافتراضي تنقصه الثقة المتبادلة والتي لا تتكون وتنمو إلا في الممارسة النضالية الملموسة، وهذا ما يوفره الحزب خلال عمره النضالي. ناهيك عن مثالب أخرى، ولربما أخطرها، أن هذه الثورة التواصلية الحديثة تقوي النزوعات الفرداوية التي لم تجد بعد الشكل المؤسساتي لاستيعابها في البلدان الديمقراطية المتقدمة، فبالأحرى في البلدان الهشة التكوين الاجتماعي والسياسي والثقافي.

خلاصة القول، لقد أضحى من الضروري أن تستثمر الأحزاب اليسارية في هيكلتها وأساليبها هذا التطور في وسائط التواصل، لكن مع الحفاظ على قيمها التنظيمية التي وحدها تمكنها من الفعل في الواقع المادي، ومن إمكان تغييره، وخاصة في بلد مازال هش التكوين ومازال بحاجة أكبر إلى القيم الجماعية لتحمي تقدمه الديمقراطي البطيء.

وفي الختام، قد ينعتني قارئ هذا الحوار بأني رجل يساري محافظ، ولابأس بهذا التوصيف، إذا ما كان التقدم يفرض في مراحل ما القيام ب»خطوة إلى الوراء من اجل خطوتين إلى الأمام» !

عين على الويب

حنان رحاب ترد على الاستهداف الذي طالها من بعض الأطراف المعروفة بعدائها وحنقها على الاتحاد الاشتراكي ومشروعه المجتمعي، داخل مواقع التواصل الاجتماعي

لم أكن أنوي الرد على حقارة بعض الرعاع الذين جعلوا الابتزاز نهجا ودربا لكسب قوت يومهم ، ولم أرد كذلك الالتفات إلى حقد بعض البقايا المتعفنة «الشياطة» للنضال ، لكن الامر تجاوز كل الحدود ، و لم يعد يؤطره أي وازع أخلاقي أو قيمي . فمن يفتح بيته و يوزع المال على رعاع الابتزاز ، لينبتوا بين ظهرانينا ،كما تنبت الفطريات و العفن في الأجساد المتهالكة ، معروف ومكشوف للجميع ، و من يدعي النضال والطهرانية والعفة ، معروف بنجاسته و خسته وحقاراته التي تزكم رائحتها الانوف.

أما تلك «الساقطة «سهوا على السياسة وعلى مؤسساتها التمثيلية، التي يعرف الجميع كيف سيقت نحو رئاسة «الجهة - ط -ت - ح في غفلة من أعضاءها وساكنتها وفي أبشع صور السرقة الموصوفة» ، فلها اقول « الذيب كيعاود غير ما جراليه»، فإذا كنت معتادة على النصب والمقامرة بحياة وارواح الاخرين ومصير المغاربة، فأنا لا .. وإذا كنت ممن يتاجرون في كل شيء ، فأنا لا .. وإذا كنت ممن يجعل السياسة على سبيل « قالو ليا في الحمام »، فأنا لا ... واذا كنت ممن يحول الوشاية الكاذبة إلى يقين فأنا لا .. وإذا كنت ممن ينصب على زملائه في العمل ويبيعهم جملة من اجل خلاص فردي فأنا لا .. واذا كنت لا « تحسنين» معرفة أصول أن تكوني مدبرة لأمور المواطنين بالجهة التي من المفروض إنك مسؤولة عليها ..فأقول لك هذا طبيعي « فالبشاعة لصيقة بك حتى وان سعوا لتحسينها » ... ولأنكم حقراء، واستكثرتم عل شابة أفل نجمها في ريعان شبابها إن تستقر في أخرتها، و هي راضية مرضية، كما عاشت، في دنياها مستورة مناضلة، بكرامتها وبنخوتها وبحب الناس لها، فلكم أقول ما قاله العزيز الحكيم « إلا لعنة الله على الكاذبين » .

ولأن حتى الموت لا حرمة له لديكم، اصطففتم جميعا في نهش لحم ، تلك الشابة المرحومة، و أردتم أن تقحمونني في حقارة لا تجد لها من موضع حقيقة سوى عقولكم المريضة و المتعفنة . كيف لا و هناك من يدفع المال، ومن يقيم الولائم، ومن يبحث عن الوظائف، ومن يوفر السكن، ومن يساهم حتى في المشاريع المذرة للدخل، فانتم بؤساء،وطلاب ابتزاز، و مرتزقة نضال، وعبيد نجاسة متأصلة .

لا أريد الانسياق وراء نذالتكم، وانتصاررحمة الله عليها وغفر لها ولنا، يشهد الله وحده أنها كانت بمثابة أختي، وما قمت به اتجاهها، فهي كما يقال« في دار الحق» وتعلم الآن علم اليقين حقيقة كل واحد منا، وان كنت كما تدعون وتلفقون .. ولن اطلب شهادة الشهود (و هم كثر) .. ممن عاشوا معي ومعها أصعب الظروف واللحظات التي مرت منها رحمة الله عليها والتي خذلها فيها من يقدمون المواعظ اليوم .. ويطلقون الاتباع و «السخارة » لتشويه الحقائق وتزييفها...

« المُنحطّون في حاجة إلى الكذب.. إنه إحدى شروط بقائهم»
فريدريش نيتشه

الملتقى الجهوي للشبيبة الاتحادية بجهة طنجة تطوان الحسيمة - شفشاون

أكد المشاركون في ختام الملتقى الجهوي للشبيبة الاتحادية بجهة طنجة- تطوان- الحسيمة، المنظم بمدينة شفشاون، أن إعداد النموذج التنموي الجديد يقتضي القطع مع كل الأساليب التي أوصلت البلاد إلى النفق المسدود، واعتبار مطالب وحاجيات الشباب والاستجابة لها جوهر النموذج التنموي لبناء مستقبل واعد.

واعتبر المشاركون، من خلال التوصيات التي صدرت خلال الملتقى، الذي امتد من 29 نونبر 2019 إلى غاية 1 دجنبر، أن الانتقال الديمقراطي ضرورة سياسية قصوى لتثبيت دولة الحق والقانون والمؤسسات وربط المسؤولية بالمحاسبة.

مواعيد

ينظم كل من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والمنظمة الاشتراكية للنساء الاتحاديات، أيام 3 - 4 و5 يناير 2020 بمدينة الصويرة، أياما تكوينية حول المشاركة السياسية للنساء وتعزيز قدراتهن في إدارة الحملة الانتخابية ومهارات الإقناع، وذلك تنفيذا للمشروع المتعاقد عليه مع وزارة الداخلية والمتعلق بصندوق دعم التمثيلية السياسية للنساء.

زووم

في الحاجة إلى الاتحاد

جمال براوي

إن ما يحدد مسار أي حركة سياسية هي ظروف نشأتها وبالتالي نفعيتها الاجتماعية. الحركة الاتحادية انبثقت من حركة الجماهير للإنعتاق من الاستعمار. وخُلقت كرغبة للخروج من طوق الاستقلال الإسمي إلى مجتمع متحرر، متضامن. محاربة الإستبداد السياسي، التسلط الاقتصادي، هيمنة الاقطاع والبرجوازية الكمبرادورية الناشئة على الثروات، الدفاع على العدالة الاجتماعية والعدالة المجالية هو صلب نشأة الحركة الاتحادية وهي مشاكل لا تزال مطروحة، ما يعني أن راهنية الاتحاد لا تناقش وأن المجتمع بحاجة إلى حركة تعبر عن هاته الهموم وتقدم مقترحات وتناضل من أجلها.

أن نناقش مسارات الاتحاد، أن ننتقد التناوب، أن نحلل هزائمنا الانتخابية إنطلاقا من اختياراتنا السياسية موقف مشروع، بل أكثر من ذلك ضروري لتصحيح المفاهيم. ولكن الانتظارية، العزوف ، الانسحاب من الساحة، مواقف تصد ظهرها للتاريخ، لا كماضي مشرق بل كمستقبل، فالمغرب لم يتمكن من إنتاج بديل عن الحركة الاتحادية، والدفاع عن دمقرطة الدولة والمجتمع لا زال مهمة تاريخية آنية في عنق الاتحاديين.

هناك رهانين إن خسرناهم سنكون أخطأنا في حق الوطن لا الحزب:

*المسار التنظيمي له أهمية قصوى . على كل الاتحاديين العودة للتنظيم والمساهمة في إحيائه. فالمصالحة لا معنى لها إن لم تكن نتيجتها تقوية التنظيمات بتدبير عقلاني لإختلافاتنا خارج كل شخصنة أو أنانية.

* المسار الثاني هو تهيء مؤتمر مؤسس على المستوى الفكري . فالإشكالية الحقيقية هى أن الحزب لم يؤطر نظرياً إختياراته السياسية، وهناك ضبابية في تحديد المرحلة التاريخية. هاته مهمة أساسية لكل من زال يعتبر نفسه إبناً للحركة الاتحادية.

إذا نجحنا ولو نسبيا في المسارين، فسنترك للأجيال القادمة أداة قادرة على التعبير عن مطامح الجماهير في توسيع الحريات والعدالة الاجتماعية، وإن فشلنا لا قدر الله ستترك البلد أمام الاختيار الليبرالي المتوحش والتزمت الديني. وكلاهما مشاريع هدامة. الدفاع عن الاتحاد هو أولا وأخيراً إلتزام بقضايا الشعب.